



رئيس التحرير: **عبدالله كمال**

رئيس مجلس الإدارة: **كرم جبر**

(تحسين) صورة الشرطة!

قرأت خبراً منشوراً فى الأسبوع الماضى عن أن بعض الشخصيات العامة قد فكرت فى تكوين جمعية أهلية لكسر الحاجز النفسى بين رجال الشرطة والمجتمع لدى المواطن المصرى وتوعيته بمفهوم الشرطة المجتمعية. وقد أعلن د. إيهاب محمد يوسف (أمين عام الجمعية) أن البعض ممن عرض عليهم الفكرة قد رفضوها تماماً؛ غير أن البعض الآخر قد رحب بالفكرة ووافق عليها على غرار: السفير أحمد ماهر (وزير الخارجية السابق ورئيس مجلس إدارة الجمعية) ود. نادية مكرم عبيد (وزيرة شئون البيئة السابقة) والسفير حسن عيسى (مدير إدارة إسرائيل بوزارة الخارجية) ود. قدرى حفى ود. حسن الحيوان.. وهى فكرة جيدة.. أعتقد أنها قد تأخرت كثيراً.. ولا أعرف إلى الآن: هل تم إشهار هذه الجمعية بالفعل أم ما زالت تحت التأسيس والإشهار؟ ولكن فى أى الأحوال فهى فكرة جيدة تستحق الدعم والمساندة.. ليس فقط لمدى (التشويه) الذى أصاب تلك العلاقة بين رجل الشرطة وبين المواطن المصرى العادى. بل أيضاً لأن تلك العلاقة واستمرارها بنوع من الاحترام والثقة المتبادلة هى صمام الأمان لهذا البلد.. هذا الأمان الذى يتلاعب به البعض بين الحين والآخر بالترويج والاستغلال لبعض جماعات التهريج السياسى من أجل الاستعراض الإعلامى.

أعتقد أن المتغيرات السياسية والمجتمعية.. أصبحت تفرض علينا العديد من الالتزامات على غرار أهداف مثل تلك الجمعيات التى تلعب دوراً أساسياً فى المجتمع المدنى المصرى. وأظن أنه من المفيد أنؤكد على أنه يجب على تلك الجمعية أن تهتم بأكثر من محور لدعم رسالتها ومساندتها، وعلى سبيل المثال:

. العمل على توضيح الرسالة الحقيقية والمحددة لجهاز الشرطة فى الحفاظ على أمن المجتمع وأمانه.. وهو ما يتم فهمه بمنطقتين.. أولهما عدم تجاوز رجال الشرطة لهذا الدور المجتمعى، وثانيهما مساعدة المجتمع لهم فى تحقيق رسالتهم وعدم إعاقتهم. . العمل على توعية المواطن المصرى بحدوده القانونية وحقوقه، وبما يجب أن يقوم به لئلا يتجاوز تلك الحدود من جانب، ولأن القانون لا يحمى (المغفلين) من جانب آخر.

. العمل على توعية المواطن المصرى بما يجب أن يقوم به من إجراءات قانونية فى حالة انتهاك أى من حقوقه عن طريق أحد أفراد جهاز الشرطة.. سواء فىمن يذهب إليه أو فىمن يلجأ له.. لئلا يحصل على حقه الطبيعى.

. أن تنشر تلك الجمعية تقريراً دورياً عن حقيقة ما يثار من انتهاكات بشكل معلوماتى موثق.. لئلا تزيد الأزمات وتتفاقم بشكل وهمى. وهو ما يتطلب أيضاً أن يتم رصد الإجراءات التى تتخذها وزارة الداخلية تجاه كل من يثبت تجاوزه من رجالها.. لما فى هذا الرصد من موضوعية وزارة الداخلية وحيادها مع رجالها قبل غيرهم.

أعرف جيداً.. إنها علاقة شائكة يحكمها منطق الشك المتبادل، ولكن أعتقد أن البداية الحقيقية يمكن أن تكون من المجتمع المدنى.. لئلا نسمح باستهداف (الأمن) على الفاضى والمليان.